مجلة العلوم الإنسانية

Journal of Human Sciences

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب/ الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

18

العدد

الثامن عشر

Issued by Al - Marqab University
Faculty of Arts alkhomes

مارس 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ))

صدق الله العظيم

(سورة الروم – آيه41)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة شخطور رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب/ كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .أحمد)- أو (00218926308360 د. أنور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gma

قواعد ومعايير النشر

- تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهج ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الإسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

- نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

- ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه

المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً– عنوان الكتاب– مكان وتاريخ النشر– عدد صفحات الكتاب–اسم الناشر– نبذة مختصرة عن مضمونه– تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

– يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث مخالف وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

-لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

-تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن أن يرسل الى محكم آخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

- يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

-تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

–ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي، ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

– تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

–الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

– ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية وتخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

– يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

–تقدم البحوث إلى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، أو ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

–اذا تم إرسال البحث عن طريق البريد الإلكتروني او صندوق البريد يتم إبلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

– يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه أو إبداء رغبته في عدم متابعة إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط

بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

- يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
-يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

-يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

-في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي

في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

-يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

-يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار الاسم نفسه (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال أمام جميع أعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- بعض الأمور الجائزة على خلاف الأصل أو القياس (الرُّخَص الشرعية)
د. عادل فرحات الشبلى.....15
2- عناية العلماء الأعلام بعمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي
أ. مفتاح إمحمد صكو.....43
3- الجذور التاريخية للمذهب المالكي في ليبيا
محمد مصطفي المنتصر.....81
4-ظاهرة مضايقة المرأة في الفضاء العام: دراسة امبيريقية
د. عثمان علي أميمن 106
5- المعتقلات والسجون في صدر الإسلام (1- 40هـ/ 622- 660م) النشأة والتطور
د- حمزة محمد البكوش د- مفتاح جمعة اشكيك د-علي عبد السلام كعوان
د- أحمد حسين الشريف.....162
6-التحول الديمقراطي (دراسة في الأليات والتحديات)
د. رجب عمر العاتي – د. خالد إبراهيم أبورقيقة.....185
7-اضطراب الرواية وأثره على استنباط الأحكام
د. النفاتي موسى سالم الشوشان.....209
8-منهج تصنيف العلوم في الفكر الإسلامي (الفارابي وابن سينا إنموذجًا)
د. فوزية محمد مراد.....249
9- آثار أيام العرب على حياتهم
د. عبد السلام عبد الحميد علي أبو القاسم.....276
10- التركيبة السكنية في مدينة الخمس لعام (2018م) دراسة جغرافية.

د. محمود علي زايـــــد . د. نورية محمد أبو شرنتة.....298
11-مفهوم الأخلاق عند الغزالي
د. آمنة عبدالسلام الزائدي.....310
12-العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في استغلال الموارد الطبيعية لسهل مصراتة. دراسة جغرافية
أ. إبراهيم مفتاح الدقداق- أ:هيام أبوالقاسم أبوذينة-د: بشير عمران أبوناجي.....339
13-حبوب القمح والشعير وآثارها السياسية والاقتصادية على حياة سكان المدن الإغريقية ما بين (750 – 338 ق.م)
د. عياد مصطفى محمد اعبيليكة.....391
14- دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلابها وسبل تفعليه
أ.رويدا رمضان الفتني- د. فاطمة محمد أبوراس.....410
15- استراتيجية الحروب الاوربية ودورها في بلورة الواقع الاوربي في الفترة ما بين (1914-1918)م
د. عبد السلام عرقوب.....452
16-الاجتهاد في تحقيق المناط في ضوء مقاصد الشريعة
د: امحمد عبدالحميد المدني.....493
17- العلامة الفقيه:علي بن أبي بكر الحضيري وكتابه الفتح والتيسير(95- 1061هـ)
د. فرج رمضان الشبيلي- أ. جمعة عيد الشف.....507
18-الجرامنت ومظاهرهم الحضارية من خلال المصادر الأدبية والمعطيات الأثرية
د. محمد علي الدراوي.....540
19-الضم الحضري مفهومه ودوافعه
د. نورية محمد الشريف- د. فاطمة حسن احمودة.....562

20- مثالب الطاعنين ومعايب الخارجين على الخليفة عثمان بن عفان
د. عبدالله علي نوح.....583
21- كفاءة الايدي العاملة سياحيا واثرها على جودة الخدمات بفنادق مدينة الخمس (دراسة تطبيقية لآراء عينة من العاملين في قطاع الفندقة بمدينة الخمس)
د. خالد سالم معوال – د. صالحة علي فلاح.....610
22- من بعض استعمالات الحرف في الإعمال والإهمال
د. صالح حسين الأخضر.....641
23- الثروة المائية في ليبيا بين العرض والطلب.
د. عمر إبراهيم المنشاز.....688
24-the Effectiveness of Teaching Grammar in Context: Teaching Conjunctions as an Example
Mohammed O. Ramadan.....706
25- A research paper entitled “lack of coherence in a translation text”
Mr. Mohammed Ben Fayed - Mr. Khiri Saad Elkut 757
26- WRITING ERRORS COMMITTED BY SECOND YEAR STUDENTS IN ENGLISH DEPARTMENT,ARTS COLLEGE AT ELMERGIB UNIVERSITY
Abdulsalam Hamed Omar Altoumi.....777

التحول الديمقراطي (دراسة في الآليات والتحديات)

د. رجب عمر العاتي– د. خالد ابراهيم أبو رقيقة

مقدمة:.

عنيت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية المعاصرة بعمليات التحول الديمقراطي وخاصة في بلدان العالم النامي، حيث ينشغل المجال الرسمي وغير الرسمي في أي نظام سياسي على حد السواء، ويتعاظم هدا الاهتمام عندما يرتبط هدا الحديث بدول العالم النامي والدي يمكن تفسيره أي هدا الحدث المتزايد عن التحول في أحد نواحيه في ضوء المطالبات الخارجية والضغوط الدولية سواء من جانب بعض الدول أو من جانب فاعلين دوليين أخرين كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

كما شغلت هده المسألة المفكرين مند بدايات وأصول الفكر السياسي، وخصص لها العديد من المؤلفات والدراسات وقد سمى عالم السياسية الامريكي (صمويل هنتغتون) بالموجة الثالثة للديمقراطية والتي اجتاحت العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث امتد النظام الديمقراطي ليشمل دول أوروبا واستمر هدا التمدد في الازدياد مع انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن هناك تعتر في الكثير من الدول في التحول الديمقراطي وخاصة في دول العالم الثالث، ولدلك أكدت الادبيات السياسية على أن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى مجموعة من الاليات والأدوات والمرتكزات لابد من توافرها لإنجاح عمليات التحول، وأن هناك العديد من التحديات التي تواجهه عمليات التحول الديمقراطي في الكثير من دول العالم وخاصة دول العالم النامي.

مشكلة الدراسة: تدور مشكلة البحثية الرئيسية حول تساؤل رئيس هو (ما هي طبيعة عملية التحول الديمقراطي) ويمكن تفصيل التساؤل الرئيسي للدراسة إلى عدد من التساؤلات الفرعية لإمكانية التحليل والدراسة وهده التساؤلات الفرعية هي:.

1. ما هي آليات عمليات التحول الديمقراطي؟

2. ما هي التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي؟

3. ماهي أنماط التحول الديمقراطي ؟

4. ماهي نظريات التحول الديمقراطي؟

الأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع يكاد محل اهتمام الجميع وهو عملية التحول الديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق المواطن وتحقيق الرفاهية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :

1. تحديد طبيعة عملية التحول الديمقراطي.

2. تحديد آليات عملية التحول الديمقراطي.

3. تحديد التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي.

4. تحديد أنماط التحول الديمقراطي ؟

5. تحديد نظريات التحول الديمقراطي ؟

منهجية الدراسة: بالنظر في مناهج البحث في العلوم السياسية وفي ضوء ما يتناسب مع هده الدراسة فإنه سوف يتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والتاريخي ومنهج النظم.

تقسيمات الدراسة: أولاً:. طبيعة ومفهوم عملية التحول الديمقراطي.

ثانياً:. أنماط التحول الديمقراطي

ثالثا :.نظريات التحول الديمقراطي

رابعا :.آليات عملية التحول الديمقراطي.

خامسا :. تحديات عملية التحول الديمقراطي.

أولا:. الإطار النظري: يتسم التعرض للمفاهيم والتعريفات الرئيسية التي تدور حولها الدراسة على رأسها مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وهدا التأصيل النظري يجد مبرره في كون البحث العلمي المتسم بالرصانة يتطلب ضبط لمفاهيمه لتبني الدراسة

على قواعد وأصول نظرية مستقرة تمكن الباحث في النهاية في استخلاص نتائج وتوصيات مجدية.

مفهوم التحول الديمقراطي: يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المختلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا تم اجتياز المرحلة الانتقالية، فالوصول إلى مرحلة الرسوخ.

ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهدا المفهوم، يحظى بإجماع الدراسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يمكن إيراد بعض أهم التعاريف فنجد "صموئيل هنتغتون" يعرف موجة التحول الديمقراطي بأنها "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال المدة الزمنية"

كما أشار في تحليلاته أيضاً إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي، مؤكد أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية التوعية مند أن أكد "جون جاك روسو" أن صاحب القوة لا يمكن أن يظل قوياً، إلا إدا حول هده القوة إلى حق في أن يتولى الحكم وواجب على الشعب أن يطيعه، والاكيد هنا أن الشرعية التي حرص عليها، "هنتغتون" هي شرعية قائمة على المنطلق الديمقراطي وشعارات الديمقراطية، وأقرب لان تكون شرعية دستورية، فهي تعني في المقام الاول أن النظام السياسي هو نظام شرعي مادام يعتمد الديمقراطية والمشاركة في الحكم وتؤدي فيه المؤسسات دور قوياً وفاعلاً ومؤثرا في العملية السياسية، ويشعر مواطنوه أنه نظاماً صالحاً ويستحق التأييد والطاعة، ويضمن لهم في المقابل مزايداً من الحقوق السياسية والاجتماعية.(1)

أما "برهان غليون" فيرى أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو "ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيف درجة التوتر العالي الدي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ".(2)

ويرى "محمد الرضواني" أن التحول الديمقراطي هو السعي إلى الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عمومتيه إلى نموذج سياسي أو ديمقراطي في مؤسساته وممارساته، لا يتوقف عن إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين، وترسيخها وتدعيمها وهو الأمر الدي يتطلب تبني القواعد الحديثة على مستوى تكوين المؤسسات السياسية والعلاقة بينهما وعلى مستوى الممارسة السياسية الرسمية وغير الرسمية، أي تلك المتعلقة بصناعة السياسات العمومية وتنفيذها، وتلك المتعلقة بالفاعلين غير الرسميين في مجال التعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها.(3)

وعرف" مهند صلاحات" التحول الديمقراطي بأنه" إمكانية تحول مجتمع ما من حالة انغلاق تام إلى تحول ديمقراطي نحو مجتمع مدني، مؤكدا على عدم أمكانية إسقاط هدا التحول على المجتمعات بشكل طارئ وإنما يمكن دلك من خلال خطوات استباقيه تؤسس بمراحل سابقة تتمثل نواتها في وجود مجتمع مدني حقيقي "مجتمع مؤسسات" لكي تأتي الديمقراطية بعدها بشكل تلقائي"(4).

أما "محمد عابد الجابري" يرى أن مفهوم التحول الديمقراطي يحمل مفهوماً مركزياً وهو "التحول" ومن البين بنفسه أن التحول أي كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟ أما السؤال "إلى أين" فالعنوان يجيب عنه "التحول إلى الديمقراطية" ولكن يبقى أن يحدد مضمون هده الديمقراطية التي نريد التحول إليها، وأما "من أين" فهدا هو المسكوت عنه غاليا باعتبار أن الانتقال يكون من الوضعية التي نحن فيها، والتي من المفروض أنها معروفة غير أن هدا السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن عندما

يطرح السؤال الثالث نفسه "كيف" إذ كيف ممكن تحديد كيفية التحول بدون معرفة صحيحة للوضع الدي يكون منه هدا التحول وتزداد المسألة تعقيداً عندما تكون المسافة بين الوضع الدي يراد التحول إليه، والوضع الدي يراد التحول منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقيم جسوراً بين الوضعين مما يجعل من التحول إشكالية نظرية وعملية(5).

ويرى "ليث زيدان" التحول الديمقراطي بأنه "تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية حره ونزيهة وعلنية ودورية تقوم على أساس المشاركة والتنافس مع توفير الحريات المدنية والسياسية ودعم هدا النظام لضمان استمرارية واستدامة عملية التحول الديمقراطي من خلال إقرار دستور ديمقراطي، دعم الاقتصاد وتوفير الاستقرار ودعم شرعية النظام بتعزيز دور الاصلاحين الديمقراطيين وتعزيز دور المجتمع المدني"(6).

بينما اعتبر "عبدالعزيز النويضي" التحول الديمقراطي بأنه "مسلسل يتم فيه المرور في نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية مقيدة تقييداً شديداً إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة ولا سيما عبر الاعتراف بمجموعة من الحقوق المرتبطة بوثوق المشاركة السياسية، وإمكانية ممارستها بصفة فعلية، وتتحدد هده الحقوق في "الحق في انتخابات عامة حرة ونزيهة والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات".

. الحق في حرية الرأي والتعبير.

. الحق في المحاكمة العادلة(7).

وبصفة عامة يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى أخر بشرط أن يكون أحسن من سابقته بتميز مبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الاغلبية التي يفرزها التغيير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي في إطار احترام حقوق

الانسان وحرياته وشخصيته الحضارية في مستوى أول ويفترض أن يتجسد هدا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية(8).

ثانيا:-أنماط وأشكال التحول الديمقراطي:

صنف "صموئيل هنتغتون" أنماط وأشكال التحول الديمقراطي إلى أربعة أنماط في النظم التسلطية وهي كالآتي:

1. التحول:- في هدا النمط من أنماط التحول الديمقراطي تتم عملية التحول الديمقراطي بمبادرات تنبع من داخل النظام التسلطي داته وبدون أي تدخل من جهات أخرى، كقوى المعارضة أو من المجتمع ككل، ويرى "هنتغتون" أن هدا الشكل من التحول الديمقراطي عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة تكون الهيمنة فيها لصالح عدد محدود من النخب التي تستمر في احتكار السلطة والقوة، وتأخذ المصالح الشخصية البعد الأهم في عمليات اتخاد القرار السياسي، ولقد كان هدا النمط الغالب لعمليات الانتقال في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والاسيوية(9).

2. التحول الإحلالى:- تتم عملية التحول الديمقراطي في هدا النمط أساساً على طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، عندما تدرك هده النخب أن لها مصلحة مشتركة في التحرك في مسار يؤدي إلى ديمقراطية محدودة ضمن نمط التحول الاحلالي، وعادة ما يكون الهدف من هدا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفودها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار بعد المرحلة الانتقالية، ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هده النخب، لأنه إدا لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يضمن مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبدل ما في وسعها لتفويضه(10).

3. الإحلال:- تنتج عملية التحول الديمقراطي في النمط الاحلالي في الغالب، عن عجز النظام التسلطي حيال أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من

المعارضة الشعبية، أما النخب فإنها تزعم على الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة، وفقاً" لهنتغتون" فمن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي وفقاً لهدا النمط الاحلالي، في إمكانية عودة نظم تسلطية بأشكال جديدة تظل قائمة(11).

4. التدخل الاجنبي:- يحدث هدا النمط من عملية الانتقال نتيجة لتدخل قوى أجنبية، فإضافة إلى التدخل العسكري المباشر، فإن نفود البلدان والمؤسسات الدولية، المانحة للإعانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، حيث أنه خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي فشلت البلدان الفقيرة في القيام أو تفعيل برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، واصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبت البلدان الفقيرة بالشروع في عملية الاصلاح الديمقراطي كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الاعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والاصلاح السياسي.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه مهما كانت درجة القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للبلدان الغربية والمؤسسات الدولية، فإنهم لا يستطيعون القيام بفرض خياراتهم السياسية على بلدان لا ترحب كثيراً بتلك الخيارات، قد يؤدي التدخل الاجنبي إلى إقامة ديمقراطية في تلك البلدان ولكنها ديمقراطية غير مضمونة البقاء والاستمرار، إلا إدا توافرت الرغبة الداخلية والقبول من تلك البلدان في بقاء واستمرارية الديمقراطية، وترسخ الديمقراطية يعتمد على الاتفاق العام والإجماع الداخلي على الديمقراطية كنظام مفضل على آية ترتيبات سياسية أخرى ويشترط "هنتغتون" لبقاء الديمقراطية، غياب أية انقسامات أثنيه أو دينية أو طبقية خطيرة في المجتمع المعني بعملية التحول الديمقراطي(12).

ثالثا:_ نظريات التحول الديمقراطي

تشير الأدبيات العامة حول عملية التحول الديمقراطي أن هناك ثلاث نظريات رئيسية تفسر عمليات التحول الديمقراطي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤتمرة فيها وهي:-

1. نظرية الحداثة:- تقوم هده النظرية على قاعدة مفادها أن للتنمية الاقتصادية دوراً رئيسياً ومهما في إحداث التحول الديمقراطي، هذا إن لم تكن هي التي أدت إلى الديمقراطية، لقد قام عالم الاجتماع السياسي الامريكي الجنسية "سيمور مارتن ليبست" باختبار تلك النظرية من خلال أطروحته التي جاءت بعنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" ودلك من خلال عمل مقارنة بين البلدان الاوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية، وبلدان أمريكا اللاتينية، مضافا إياها لديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة وديكتاتوريات، وفقاً لمعايير ومؤشرات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل: الثروة، ودرجة التصنيع، والحضرية، ومستوى التعليم، وخلص إلى وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي الناتج عن عدة متغيرات اجتماعية.

وقد تعرضت تلك النظرية لعدة انتقادات كان أبرزها أن النحو الاقتصادي وحده غير كاف لإنتاج الديمقراطية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في عملية التحول الديمقراطي مثل الخصوصية القومية، أو الثقافية، أو التبعية الاقتصادية، أو تجربة التحرر القومية بلإضافة إلى ضعف العلاقة السببية التي تربط بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي، والعلاقة في الحالة احتمالية وليست سببية، فالاستنتاج الدي يقول إن مستوى عاليا من النمو الاقتصادي ليس من شأنه أن يقود بالضرورة إلى عملية تحول ديمقراطي(13).

2. النظرية البنيوية: تفترض هده النظرية بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية أو نحو أي شكل سياسي أخر يتشكل ويتحدد أساساً بالبني المتغيرة للطبقة

والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية، وليست عن طريق مبادرات وخيارات النخب، فعلى الرغم من أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة الا أن هده المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها دون الخضوع للظروف البنيوية، وبهذا تختلف تفسيرات النظرية البنيوية على بقية النظريات لعمليات التحول الديمقراطي. التي تعود لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة" وليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى، هده البنى تتحكم بشكل أو بأخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع، وتقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة رؤاهم، عادة ما تكون هده البنى هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معاً، ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتها.

فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" قد تدفع نحو أحد اتجاهين، فهي إما أن تقوم إلى الديمقراطية او إلى مسارات سياسية أخرى ومن شأن هده التفاعلات أن تأخذ مدى طويلاً لتحقيق عملية التحول الديمقراطي.

ولقد قام "بارنجتون مور" بفحص النظرية البنيوية ودلك بتتبع مختلف المسارات السياسية من مسار انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية "مسار الديمقراطية الليبرالية" مروراً بالمسار الدي اتبعته اليابان وألمانيا "مسار الفاشية" وصولا للمسار الدي اتجهت إليه روسيا والصين "مسار الثورة الشيوعية"، وتجاهل "مور" جهود النخب وركز خلال تلك المقارنة على إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، تركزت ثلاث منها في طبقات اجتماعية "الفلاحون وطبقة ملاك الأرض الارستقراطية والبرجوازية الحضرية" أما البنى الرابعة فهي الدولة، وتوصل "مور" من خلال مقارنته السابقة إلى أن الديمقراطية الليبرالية كانت نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الأربعة، مما نجد نمط الفاشية كنتيجة لضعف البرجوازية الحضرية واعتمادها على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة، وكدلك الثورات الشيوعية استمدت وجودها من ضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة(14)، وقد تعرضت النظرية للانتقاد بسبب إغفالها

بدرجة كبيرة لدور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية، بما فيها الحرب، في تحديد المسار الدي تتحده البلدان المختلفة، فضلاً عن إبرازها لعمل ماركسي ظهر خلال محاولة تعليل "مور" للبنى والصراعات السياسية بوساطة البنى والصراعات الطبقية، وهدا يتفق مع رؤية علم الاجتماع الماركسي في كون صراع الطبقات يعد جوهراً أساساً للسياسة، وهو يستند في تفسيره لمفهوم الطبقة الاجتماعية، على أنه نتاج مجموعة من العلاقات الاقتصادية دات خصوصيه تاريخية(15).

3. النظرية الانتقالية "الديناميكية: لم يول الباحث السياسي "دانكورت روستو" دات الأهمية التي أولاها أنصار النظرية التحديثية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كشرط أساسي لتحقيق الديمقراطية، فالتنمية الاجتماعية وإن كانت تساهم في الحفاظ على استمرارية الديمقراطية وازدهارها، ولكن الأهم من البحث في كيفية تحقيق الديمقراطية أولا ويضع "روستو" في اطروحته وصفة تتكون من أربع مراحل أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي وهي:-المرحلة الاولى:-

مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية، ولا يشترط لدلك توافر الاجماع بل يكفي البدء بتشكيل هوية سياسية تشترك فيها الغالبية العظمى من المواطنين.

المرحلة الثانية:- هي مرحلة إعدادية مهمة جداً، وتتميز بالصراع العنيف بين النخب الجديدة التي ترى أنه بات من حقها أخذ مواقع متقدمة ومؤثرة في المجتمع السياسي، وبين النخب التقليدية المسيطرة والمعنية بالمحافظة على الوضع القائم وعنف الصراع في هده المرحلة قد يؤدي إلى إجهاض الديمقراطية قبل أن تولد بل وقد تحطم استقرار المرحلة وتمزق الوحدة الوطنية، والاحتمال الثالث هو أن يحسم الصراع لصالح إحدى الجماعات المتصارعة مقابل القضاء على قوى المعارضة وسدا الطريق أمام التحول الديمقراطي(16).

المرحلة الثالثة:- وهي مرحلة القرار وهي تعد بداية مرحلة الانتقال، والتحول المبدئي وهي عبارة عن لحظة تاريخية تقرر فيها الاطراف المتنازعة التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع من المجتمع السياسي.

المرحلة الرابعة:- وهي تعد مرحلة التعود وفيها تصبح الأجيال الجديدة من النخب السياسية أكثر تعوداً وقناعة وإيماناً بالقواعد الديمقراطية، ويمكن القول فيها إن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع السياسي على فرض أن أطراف الصراع لم يكن قرارهم ناتجاً عن قناعة ورغبة في تبني القواعد الديمقراطية في مرحلة القرار، فهده النظرية تؤمن بأن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال مبادرات وأفعال النخب، وليس عن طريق بني القوة المتغيرة.

وقد تعرضت النظرية كغيرها للنقد من جانبين:-

الاول:- يتعلق بالجانب النخبوي لعملية التحول، بمعنى أنها عملية من أعلى، فهي تركز على النخب وتهميش الجانب المجتمعي في عملية التحول الديمقراطي.

الثاني:- يتعلق بالتوجه الإرادي بمعنى أن عملية التحول هي نتاج اختيار للاعبين الاساسيين مع تهميش للبنى والقيود التي تفرضها على اللاعبين(17).

رابعا :-أليات التحول الديمقراطي: لاشك أن أي عملية تغييرية تحويلية واعية بغض النظر عما ترتبط به تتطلب إعداداً مسبقاً، يستدعى شروط ووسائط واليات وقيم، وبهذا فقد بات أي تحول ديمقراطي مرهون بوجود شروط مدعمة له اعتبرت أساسية لأي مشروع تغييري، هده المؤسسات أو الاليات والشروط تختلف في أهميتها حسب الظروف المتاحة لكل بلد ومن هده الاليات والمؤسسات والشروط ما يلي:-

1. الأحزاب السياسية:- بالإضافة إلى دورها الرئيسي في التنشئة السياسية وعمليات التثقيف والتنوير السياسي، تهدف الأحزاب إلى تنشئة الكوادر السياسية والتجنيد السياسي وإحداث حراك سياسي، يساهم في التحول الديمقراطي حيث أضحت تشكل الاحزاب

عنصر جوهرياً في النظم السياسية المعاصرة، وتتعاظم فرص التحول الديمقراطي الصاعد في الأنظمة التي تلعب فيها الاحزاب السياسية دوراً حيوياً ومسيطراً، حيث يعد الحزب معملاً لتخليق النخب الواعية سياسياً والصالحة إدارياً لممارسة السياسية.

فالحزب تعبير عن جماعة ذات استقلال داتي تقوم بدفع مرشحيها للمعترك الانتخابي من أجل السعي للحصول على المناصب الحكومية والتأثير على الخطط الحكومية، ويرى "لابالو مبار" و "وينر" أنه" تنظيم دائم يشتمل على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على التأييد والمساندة الشعبية، بغرض الوصول إلى السلطة وممارستها والقيام بعملية وصنع القرار"، وتتسم الاحزاب بالاستمرارية والديمومة في نشاطها الانتخابي بخلاف جماعات المصالح والتي وإن كان لها نشاط انتخابي وتقدم مرشحين للمنافسة الانتخابية.

ويستند الحزب السياسي في إحداث الحراك السياسي والتحول الديمقراطي إلى أليات عديدة تتمثل في القيام بعمليات التجنيد السياسي والتعليم السياسي والتنشئة السياسية، ويقصد بالتجنيد السياسي عملية إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى دلك بأنفسهم أو وجههم أخرون إلى تقلد مناصب وتتمثل فوائد الحزب السياسي وتداعياته على الحياة السياسية في الحد من الاحتكاك السياسي، حيث إن انفتاح البناء السياسي وإمكانية المنافسة على السلطة وتداول المناصب السياسية والتجديد فيها من أبرز سمات النظم السياسية المعاصرة(18).

2. المجتمع المدني:- لقى المجتمع المدني روجاً كبير بوصفه عاملاً مهماً له علاقة بالتحول الديمقراطي، ومن النظريات التي راجت مند مطلع السبعينات تلك التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل، الا أن هناك إشكالية تواجه هده المسألة وهي دات شقين "الاول دو طبيعة تعريفية" بمعنى أن الديمقراطية تعرف

بوجود مجتمع مدني فاعل، أو أن المجتمع المدني يعرف بكونه جزءاً من الديمقراطية، "الثاني البعد الايديولوجي" الدي بات يصبغ مصطلح "المجتمع المدني".

فالمجتمع المدني هو أداة مهمة لحدوث التحول الديمقراطي، فهو الدي يدفع الدولة نحو الديمقراطية، ومن أهم وظائف المجتمع المدني كأداة لتحقيق الديمقراطية مراقبة السلطة، وتشجيع المشاركة السياسية والعمل على تنمية المزايا الديمقراطية، كالتسامح والاعتدال واحترام وجهات النظر المخالفة، إلى جانب خلق قنوات غير رسمية للمجاهرة بالمصالح وتمثيلها، أضف إلى دلك أن المجتمع المدني يعمل على توليد سلسلة من المصالح التي تتقاطع مع النزاع السياسي، وبالتالي تعمل على التخفيف من وطأته، ومن جهة أخرى فإن المجتمع المدني يعمل على إعداد القادة السياسيين، ويراقب عملية الديمقراطية كما أنه يسهم في نشر المعلومات والأفكار الجديدة التي من الممكن أن تعمل على التنمية الاقتصادية والعمل على احترام المواطن ويتضح مما سبق إن عملية التحول الديمقراطي وتوفير شروط نجاحها واستمرار عملها هو نابع من طبيعة المجتمع المدني، وبهذا يصبح المجتمع المدني هو أساس البنية التحتية لتحقيق الديمقراطية، وعلى دلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون وجود مؤسسات المجتمع المدني، وتكمن أهمية المجتمع المدني من خلال تعزيز مبدأ المشاركة الطوعية، وتعزيز مبدأ المشاركة الجماعية، والقدرة على التعبير عن الراي والراي الاخر، والمشاركة السياسية في اتخاد القرارات والدورية في الانتخابات وتحقيق نزاهتها، كما ويجسد المجتمع المدني دوراً في بناء الديمقراطية على المستوى الثقافي والتعبيري(19).

3- المؤسسات التعليمية :- حيث تعد مؤسسات التعليم وخصوصاً التعليم الجامعي والنخبة الفكرية الموجودة في هده المؤسسات المحرك الرئيسي لأي عملية سياسية في أي مجتمع ودلك مما تقدمة من إسهامات وتطورات حول مشكلات المجتمع وإدارته وهي تقدم قناة للحراك السياسي والتحول الديمقراطي من خلال إعادة تشكيل المؤسسات السياسية،

لما تحمله من مسئولية تطوير المجتمع وتنويره وزيادة نسبة الوعي في المجتمع والتشجيع على المشاركة السياسية الحقيقة الواعية والتي تهدف إلى تطوير المجتمع(20).

4. الانتخابات:- تعد الانتخابات وحرية المشاركة فيها ترشيحاً وتصويتاً هي إحدى الحقوق الاساسية والسياسية المكفولة دستورياً لجميع المواطنين في أي دولة ديمقراطية وهي أولى ركائز النظام الديمقراطي وأهمها وهي كدلك من أهم أليات التحول الديمقراطي حيث تقوم على تطبيق نظام تداول السلطة من ناحية، ونظام التعددية من ناحية أخرى، لدلك فكل سلطة يجب أن ترتكز على الانتخابات، ويجب أن تتجدد الانتخابات بفوارق زمنية منتظمة ومتقاربة، كي لا يشعر الحكام بأنهم مستقلون عن المحكومين وكي يبقى تمثيلهم لهم مستمر، وتعمل على إصباغ الشرعية على الحكام ولمحاسبتهم شعبياً إدا قصروا أو ارتكبوا الأخطاء أثناء توليهم الحكم والانتخابات كآلية للتحول الديمقراطي تتمثل في عنصرين هما:-

أ- فرز ممثلي الشعب وإعطائهم الشرعية للحكم.

ب- محاسبة المقصرين منهم عن فترة حكم سابقة.

ولضمان النهج الديمقراطي تجري الانتخابات ضمن التعددية وبخاصة التعددية السياسية (21).

5. الآليات الدستورية:-

وهي تعني الترتيبات الدستورية؛ لتحقيق عملية التحول الديمقراطي وضمان الحريات والفصل بين السلطات الثلاث التي تشكل النظام السياسي كله وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وللحد من هيمنة أي سلطة على أخرى يتم الفصل بين السلطات في نصوص دستورية واضحة ودلك لضمان استمرارية الديمقراطية، حيث أن كل سلطة تحد من تفرد السلطة الأخرى، فمن شأن مبدأ الفصل بين السلطات رقابة كل جهاز حكومي من قبل الجهاز الأخر، بحيث أن السلطة تحد من السلطة(22).

6. آليات الثقافة السياسية: يعرف "لوسيان باي " الثقافة السياسية على أنها "مجمل القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية" فمجموع الافكار والآراء والمعتقدات والمشاعر للأفراد هي مكونات ثقافتهم السياسية، وقد ميز "الموند، وفيربا" بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية وهي:-

الثقافة المحدودة تكون الحكومة مركزية وأفراد الشعب لا يعنيهم ما تتخذه من سياسات، وثقافة تابعة يشعر الافراد أنهم رعايا وتابعون للحكومة وثقافة مشاركة، يؤثر من خلالها المواطنون في سياسات الحكومة ويتأثرون بها، تزدهر هده الثقافة في ظل الأنظمة الديمقراطية وتفترض استراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر لعملية الصراع السياسي بوصفها "منافسة اجتماعية سلمية" وقاعدتها التوفق والتراضي، من هدا المنطلق فإن الثقافة السياسية تعيد تعريف السياسية بعيداً عن المماهاة بينها وبين الحرب وبعيدا كدلك عن التفرد والاحتكار، فإمكانية حدوث تحول ديمقراطي تستدعي وجود ثقافة سياسية "تحل النزعة النسبية في وعي السياسية والمجال السياسي محل النزعة الشمولية "التوتاليتارية" ويحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والالغاء فتفتح المجال السياسي بدلك أمام المجمع وتنفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها(23).

7. المشاركة السياسية:- تعني حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها تعني حق دلك المواطن في أن يراقب هده القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم، والمشاركة تتم من خلال الانتخابات التي تتيح الفرصة لمثل هدا التداول، فالانتخابات هي وسيلة لتحقيق تداول السلطة كنظام فرعي من النظم المكونة للديمقراطية، وهده الانتخابات هي التي تفرز حكم الشعب للمشاركة السياسية الفاعلة "إن حكم الشعب يتم في مستوياته المختلفة أساساً على النيابة، أي اختيار المواطنون لممثلين ينوبون عنهم لفتره زمنية محددة في الادارة والحكم والاختيار

في هدا المقام السياسي بطبيعته يفترض تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيار أي تعدد الاتجاهات السياسية التي يختار منها"(24).

والمشاركة السياسية تفترض وجود أحزاب سياسية تخوض التجربة الديمقراطية التنافسية لاستلام الحكم، أو أن تكون المعارضة إدا لم تكن ضمن قوى الاغلبية التي تستلم زمام الحكم، فالديمقراطية أولا وقبل كل شيء تعني إمكان تداول السلطة شرعياً وسلمياً، ولا معنى للتعددية من دون توافر أليات تسيير شؤون المجتمع، بحيث يحظى الاتجاه الدي يحوز الاغلبية بالسلطة لتنفيذ برنامج اكتساب التأييد والمواقف العامة وبالتالي توفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات(25).

8. الأليات الاقتصادية والاجتماعية:-

إن قضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي من أهم القضايا والاشكالات المطروحة، فقد أدى اختلاف المنظرين وتضارب طروحاتهم الفكرية وتفاوتها حول شكل وماهية هده العلاقة إلى حدوث شرخ كان وراء بروز تيارات فكرية عدة كل منها يدفع بأسبقية متغير عن آخر، لكن وبعيداً عن هدا الجدال المرتبط بالأسبقية والدي سيؤدي بنا إن غصنا في أبعاده وتعمقنا في جوانبه لا محالة إلى التغلغل في متاهات يستعصي معها الخروج بخلاصة مجدية وربما نفتقد معها حتي تقديم الملائم، ويعتبر البعض أن السبيل للديمقراطية مرتبط بقوة دفع هائلة تجد أساسها في النمو الاقتصادي، مستندين إلى أن البلدان الأكثر تقدماً في العالم هي بلدان ديمقراطية، فها هو "سيمون مارتن ليبست" ينطلق من هدا المضمار معتبراً أن الطريق إلى الديمقراطية يمر عبر التنمية الاقتصادية وفي صدد إثباته لتصوره هدا قام بتصنيف الانظمة من بين ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة واستبداديات مستقرة واستبداديات غير مستقرة وكانت النتيجة دائما لصالح البلدان الديمقراطية التي تتمتع بأعلى درجة من التصنيع والتعليم وهي مؤشرات مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع ويرى

أنه من شأن التنمية الاقتصادية أن تخفف من حدة التفاعلات السياسية، مما يساهم في خلق جو من الاستقرار السياسي والمشاركة وتوفير مجال خصب لازدهار ونمو فاعلية المجتمع، الامر الدي يدفع بعجلة الانتقال قدما نحو الديمقراطية ولأجل دلك دعا إلى ضرورة الاستعداد الاقتصادي للتحول الديمقراطي.

كما أكد "هنتغتون" على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي وتوصل إلى نتيجة في عمومتيها أن النقلة الديمقراطية حسب هدا التطور توحي بنوع من العلاقة التلازمية بين ما هو اقتصادي "كمتغير مستقل" وبين ما هو ديمقراطي "كمتغير تابع" ويبقى من غير الممكن تصور تحول ديمقراطي في الدول الفقيرة المتخلفة والتي تعرف هشاشة بنيتها الاقتصادية(26).

أما الاليات الاجتماعية فهي كدلك ألية مهمة لعملية التحول الديمقراطي حيث أن التحول يحدث في ظل المجتمعات التي تؤمن بالتوفيق بين المصالح الاجتماعية وتحقيق التوزيع العادل للثورة ففي ظل المجتمعات التي يكتسح فيها الفقر فئات عريضة من الشعب، لاشك أنه سيحول دون رحابة هامش التفكير في قضايا الحرية، ومن هنا يبدوا أنه كلما تحسنت البيئة الاجتماعية وتخلصت من مختلف الاختلالات والتناقضات كلما كانت أكثر فاعلية واهتماما بالشأن السياسي وكانت معها أكثر دفعاً وتسريعا لوثيرة الانتقال والتحول وكدلك ضرورة التوافق الاجتماعي حتي تصير عملية التحول ممكنة(27).

خامسا :- تحديات التحول الديمقراطي

1. تحدي البناء المؤسسي: يدكر الكثير من المفكرين أن الضعف في البناء المؤسسي هو الدي يحول دون استمرار الدولة حيث يؤدي إلى الانفجار من الداخل وأن سبب هدا الخلل البنيوي يعود إلى ثلاث تفسيرات وهي كالاتي:-

أ- التفسير الاول هو المدخل النفسي السيكولوجي حيث يتصل بالنظرة إلى أن إخفاق العمل الجماعي إنما يستند إلى بعض الاشخاص الدين يعانون فقراً في الاحساس بالأمان الذاتي والرغبة الشديدة من في الزعامة والسيطرة ومن ثم يعتبروا تبؤهم مواقع السلطة وإحكام قبضتهم على مفاتيح تلك التنظيمات إنما يشبع غريزة تحقيق الدات لديهم.

ب- أما المدخل الثاني فهو مدخل اجتماعي سوسيولوجي والدي يدفع بأن تفكك تنظيماتنا الاجتماعية والسياسية والمرتبط بظاهرة التفكك الاجتماعي وقد دهب "إميل دور كايم" إلى القول بوجود نوعين من التماسك بين البشر في المجتمع أو الجماعة هما التماسك التلقائي القائم على علاقات غير اختبارية مثل تماسك القبيلة وتسود في المجتمعات الأقل تطوراً، والثاني هو التماسك المؤسسي المستند إلى المصلحة المشتركة وهو ناتج عن تطور المجتمع مثل الاحزاب.

ج- أما المدخل الثالث فهو المدخل الايديولوجي والدي يعني غياب الأطر المؤسسية لتحديد من يحصل على مادا ومتي وكيف ولمادا مما ينتهي بالأمر إلى مغالبة ميكافيلية بلا ضوابط مسبقة وإنما اقتلاع شخص لآخر أو شلة لأخرى لعدم الاستناد إلى قواعد مؤسسية حاكمة للمجتمع تضبط الاختلاف والتعارض في إطار من القانون والبحث عن الحلول الوسط حتي لا تنفجر التنظيمات(28).

2. التحديات الاجتماعية:- لاشك أن عملية الاخضاع للاستبداد تستلزم بنى اجتماعية قابلة للخضوع قبل أي شيء آخر فالديمقراطية لم تعد حكراً على أمة أو ثقافة أو مجتمع بعينه ولكنها الصيغة الوحيدة القادرة على أن تضع الإنسان في رتبة المواطن وتحوله إلى إنسان سياسي أي مواطن حر ومسئول يحمل هوية سياسية تجمعه مع غيره من المواطنين، وحينما فقدت أو غابت الديمقراطية غاب شعور الانسان بإنسانيته السياسية ولم يجد أمامه سبيلا سوى العودة إلى قيم التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العائلي بحيث تتحول هده القيم إلى أساس وسبب النزاع والصراع، وإن هده القوى البشرية لا تجد

لها متسعاً لتحقيق دواتها مما يحولها لفريسة سهلة أم حمى الاستهلاك دون الانتاج ولاستغلال النخب الحاكمة للمساهمة في ترشيح الاستبداد وقد تجد بعض حركات التمرد في هده القوة الضخمة ضالتها بحجة تخليصها من حالة الضياع والخواء النفسي والقيمي الدي تعانيه، تتطلب عملية التغيير أي تغيير قوى تتصف بالإدراك قبل الفعل، ولا تناط مهمة التحول بالنخب فقط دون العامة أو يساق العامة سوقاً دون إدراك للمهمة التي يضطلعون لها، وبعد عهود من الاستبداد لابد أن تفتقد الأجيال الجديدة لعملية الادراك اللازمة لعملية التحول الديمقراطي مما يشكل عائقاً أم نشكل بني فاعلية تكون قادرة على إحداث عملية التحول الديمقراطي(29).

3. تحدي الاندماج الوطني: تعد إشكالية التميز السلبي بمختلف تجلياتها الفئوية والعريقة والثقافية والاجتماعية أحد أهم مهددات بناء نموذج مجتمعي ليس فقط قادر على إحداث التحول، وإنما المحافظة عليه ايضاً، ومن ثم تستمر هده الاشكالية كعائق أمام أية محاولة للتحول نحو الديمقراطية.

4. تحدي الثقافة السياسية:- وهي المعيار الأهم في إحداث أي تغيير قد يقضي إلى تحول ديمقراطي فالثقافة السائدة بين أفراد أي مجتمع تؤسس على مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي أكتسبها مواطنوه عبر ميراث تاريخي وجغرافي وتركيب اجتماعي متمايز ومن ثم نتصف تلك الثقافة بالخصوصية للازمة لإخفاء طابعها القيمي على المجتمع، ولما كانت الثقافة السياسية في هدا الصدد فرع من أصل فإنها تبنى على مجموعة المعارف والقيم والآراء والتطورات والتوجهات السائدة والمشكلة لوعي المواطن نحو شؤون السياسية والحكم والدولة والقيم المحيطة بها من مواطنه، وولاء وشرعية ومشاركة ويعد مدخل الإحساس بالهوية أحد مكونات منظومة الثقافة السياسية حيث أن شعور الأفراد بالانتماء للنظام السياسي يفضي مزيد من الشرعية على استمراريته، فضلاً عما يوفره من مناخ ملائم لمساندة المواطن له "النظام السياسي" في أزماته وكدا تقبله

للالتزامات الملقاة على عاتقه جراء الانتظام تحت لوائه ومن ثم تتنامى إشكالية الهوية والانتماء كمدخل رئيس للثقافة السياسية ليس عبر تعدد الولاءات التحتية في الدولة كالقبيلة والعائلة والجهة والفئة والعرق وغيرها وإنما في عدم استيعاب الثقافة منظومة الثقافة السياسية التي إن استندت إلى التعدد في مراكز الولاء، فإنه لا يخل بأولوية الولاء الرضى على ما دونه ومن ثم تعاني بعض الدول من تلك الاشكالية في بناء نموذج إصلاحي لعدم القدرة على استيعاب ولاء المواطن(30).

5. التحدي الاقتصادي:-إن الدول التي استطاعت اجتياز مرحلة الاستقرار الاقتصادي التي تمكنت من بناء أليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك السياسي والاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع والاعتماد على اقتصاد ضعيف محدود الموارد غالباً ما ينتج عنه تضخم القطاع العام الدي لا ينتج مما يزيد التنافس على الموارد مما يؤثر في تصدع البنيان الاجتماعي والسياسي ولا يمكن لمثل هده البيئة أن تفرز نظاماً ديمقراطياً، لان حدوث تفاوت اقتصادي كبير بين أفراد المجتمع، وأن هدا التفاوت أثر على عملية التحول الديمقراطي، بسبب وجود تفاوت اقتصادي أدى لانشغال المواطن في البحث عن متطلبات الحياة وإهمال المشاركة السياسية من أجل تنمية المجتمع(31).

الخاتمة

توصل البحث إلى أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وطويلة وبحاجة إلى فتره زمنية طويلة لكي يحدث، ومرد دلك أن عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى جدور وأرضية خصبة للنهوض فهناك استحقاقات لابد من دفعها، ومن هنا نكون قد اقتربنا من الحديث عن وجود تنشئة ديمقراطية تدفع لحدوث ثقافة ديمقراطية تصب في النهاية لإحداث تحول ديمقراطي، وإن الغاية الكبرى التي ترجي من عملية التحول الديمقراطي

هي الوصول إلى ترسيخ دلك التحول والعمل على تنشئته و إن لم يحدث دلك فلا نكون بصدد الحديث عن ديمقراطية ولا تحول ديمقراطي..

إلا أن التقدم التكنولوجي الهائل وخصوصا في مجال الاتصالات وهو ما يعني بأن العالم قرية صغيرة ، وهدا هو الجانب الايجابي الدي يدعو الي التفأل بقرب التغيير وامكانيته ، ومهما بدلت بعض الحكومات الاستبدادية فلن تستطيع عزل شعوبها عما يجري في الخارج الدي يشهد تغيرات كبيرة .

فالوعي هنا يساعد علي عملية التغيير والنهضة الحضارية من خلال معرفة الافراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات ، كل هدا يكون بمثابة سبيل الي الوعي السياسي والتنشئة السياسية السليمة ، بإتجاه تطور المجتمع ونهضته وتحوله ديمقراطيا ، كما يعمل الوعي علي تحليل الاحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف ، وكدلك رصد الإيجابيات ، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الدي يعيش فيه الإنسان علي تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة .

التوصيات

1- ضرورة ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية و التطوع والعمل المدني ضمن المؤسسات المنظمات المدنية وقيم المشاركة والتنظيم

2:توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة والحد من النزعة الفردية وتحقيق الإندماج المجتمعي

3-إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية واحترام الحق في حرية تكوين الجمعيات والمنظمات المدنية

4-.ضرورة الاهتمام بعملية التنمية بمختلف مجالاتها للوصل لعميلة تحول ديمقراطي مستقرة .

5- الاهتمام بعملية التنشئة السياسية التي تهدف الي تحول ديمقراطي حقيقي ودعم المؤسسات التي تقوم بهده العملية.

6- العمل علي بناء مؤسسات سياسية تتميز بالشفافية والنزاهة والكفأءة والفاعلية والتعددية السياسية وعدم الاقصاء .

8- نشر قيم المواطنة وعدم التمييز بين المواطنيين علي اسس عرقية او دينية او طائفية او غيرها والعمل علي تحقيق الاندماج الوطني.

المصادر والمراجع

1. نفيسة زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشاكل والافاق رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر الجزائر 2009، ص18

2. السيد علي السيد، التحول الديمقراطي في موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2011، ص10

3. أسماء بركيطة وأخرون، نظرية الانتقال الديمقراطي مجلة الدراسات والابحاث السياسية والدستورية العدد1، 2011 pol.co.cc/ar.www.s

4. حافظ علي أبوعياش، دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة العربية (جريدة القدس نموذجا: (2004.2007)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النجاح فلسطين 2008، ص36

5. عزيزة مؤمن، إشكالية التنمية السياسية في الدولة النامية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2002، ص32

6. ليث زيدان، أثر خطة خارطة الطريق على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، موقع الحوار المتمرن

http://www.ahewaw.org/debat/show.art.asp?aid=99956

7. عبدالعزيز النويضى، شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب، مجلة دفاتر الشمال، العدد2 1997، ص33

8. عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989.2004، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2005، ص64

9. محمد زاهي المغيربى، الديمقراطية والاصلاح السياسي، http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI@AIO=9960

10. فوز نايف ريحان، العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي مند 1990.2006، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح فلسطين 2007،ص94

11- فؤاد إبراهيم، الاصلاح وجدل الداخل والخارج، مما بغه مبطنة أم رغبة مؤجلة، http://www.gulfissues.net/gulfarticles/article61htm

12- محمد زاهي المغيربي، مصدر سابق،

13- جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية،ط1،(رام الله المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 286)، ص ص34.

14- فوز نايف ريحان، مصدر سابق، ص87 ص88

15- حافظ علي أبو عياش، مصدر سابق، ص102

16- فوز نايف ريحان، مصدر سابق، ص85 ص86

17- عاصي جوني، مصدر سابق، ص57

18. محمد محمود ربيع، إسماعيل ضيري مقلد، موسوعة العلوم السياسية،ط1،(الكويت جامعة الكويت 1994)، ص470

19. باسل أحمد عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993.2013)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة النجاح فلسطين 2014، ص53.54

20. عثمان حسين هندي، الحراك السياسي مفاهيم وقضايا،ط1،(القاهرة دار قرحة للنشر 2005)، ص65

21- باسل أحمد عامر، مصدر سابق، ص59 ص60

22- المصرد نفسه، ص60

23- فوز نايف ريحان، مصدر سابق، ص89 ص90

24. سعد الدين إبراهيم، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،ط1،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987)، ص467

25. ثناء عبد الله، أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،ط1،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987)، ص33

26- أسماء بركيطه، مصدر سابق، ص

27. عبد الإله للفيزير، في الديمقراطية والمجتمع المدني،ط1،(2001 . المغرب)، ص136

28. معتز بالله عبدالفتاح، لمادا تنفجر تنظيماتنا من الداخل، جريدة الشروق، 2010/3/26

29. برهان غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، /http://www.aljazeera.net/exeres

30- السيد علي أبو قرحة، مصدر سابق، ص118 ص119

31- باسل أحمد عامر، مصدر سابق، ص117 ص118